الحوافز الجبائية ودورها في ترقية الاستثمار الرياضي وخلق المؤسسات الناشئة/حالة الجزائر

Tax incentives and their role in promoting sports investment and creating start-ups case of Algeria

عزوز علي[1]، حمو محمد[2]

AZOUZE ALI[1], HAMMOU MOHAMED[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخب النظم المالية و السياسات الاقتصادية (الجزائر)،a.azouze@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر النظم المالية و السياسات الاقتصادية (الجزائر)، m.hammou@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2025/11/27 تاريخ القبول: 2025/12/22 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

تتمتع السياسة الضريبية بأهم ما في الاستثمار بصفة عامة لاستثمارات رياضية، من خلال تقديم حوافز وعفاءات وتخفيضات ضريبية تخفف من تكلفة الاستثمار، مما يقلل من استدامة هذه المشاريع وأهميتها الممتعة، وتساهم في دعم الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل وخلق طلب على مختلف المراحل المبكرة.

أصبحت هذه المشكلة هي تحديد المزيد من الضرائب المتفاوتة من جانب الحكومة الجزائرية في مجال الاستثمار الرياضي والمؤسسات الناشئة للقطاع الرياضي، سواء في مرحلة الإنجاز أو مرحلة الاستغلال وحتى مرحلة التسجيل، لبلوغ السيطرة على المسطرة في هذه، حيث يتم الاعتماد على العديد من الاستنباطي من خلال أداتي الوصف ولتحليل مختلف استغلالها.

كلمات رئيسية: الحوافز الضريبية، التنمية الرياضية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات الناشئة.

Abstract:

Tax policy plays a crucial role in investment, particularly in sports, by offering incentives, exemptions, and tax reductions that lower investment costs. This, in turn, reduces the sustainability and appeal of these projects, while simultaneously contributing to the economy by creating jobs and generating demand at various early stages.

The challenge lies in the Algerian government's implementation of varying tax rates for sports investments and emerging sports-related businesses, from the initial construction and operational phases to the registration stage. This necessitates a comprehensive approach to taxation, relying on descriptive tools and analyzing the various aspects of these practices.

Keywords: Tax incentives, sports development, economic institutions, emerging businesses.

المؤلف المرسل: عزوز علي ، **الإيميل:** a.azouze@univ-chlef.dz

I- مقدمة:

تلعب السياسة الضريبية دوراً حاسماً في الاستثمار بصفة عامة لا سيما الاستثمار الرياضي، من خلال تقديم حوافز وإعفاءات وتخفيضات ضريبية تخفف من تكلفة الاستثمار، مما يساهم في استدامة هذه المشاريع ونموها المتسارع. وتساهم هذه السياسات في دعم الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل وخلق طلب على مختلف القطاعات مثل النقل الرياضي والفندقة الرياضية و مراكز التحضير النخبوي ، بالإضافة الى مراكز التحليل الرياضي و الطب الرياضي وغيرها، تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على مختلف التدابير الضريبية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال الاستثمار الرياضي و المؤسسات الناشئة العاملة في المجال الرياضي، سواء في مرحلة الإنجاز أو في مرحلة الاستغلال ، وعرض مدى أهميتها ومساهمتها في تطوير و تنمية القطاع الرياضي كرافد للتنمية الاقتصادية في إطار الإستراتيجية العامة للدولة المتعلقة ببعث الحركية في القطاع الرياضي .

تتضمن هذه الورقة ثلاث (03) محاور أساسية:

المحور الأول: الإطار النظري لسياسة الحوافز الضريبية.

المحور الثاني: الحوافز الضريبية المقدمة للمؤسسات الناشئة في النظام الضريبي الجزائري.

المحور الثالث: الحوافز الضريبية المقدمة للاستثمار في القطاع الرياضي في النظام الضريبي الجزائري.

المحور الرابع: تقييم سياسة الحوافز الضريبية في الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري لسياسة الحوافز الضريبية.

1- تعريف سياسة الحوافز الضريبية ومميزاتها:

هي نظام يتمثل في مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتبعها الدولة في إطار السياسة المالية بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات ، و خلق مناصب شغل، و تنمية مناطق معين يراد ترقيتها ، حيث تقرر الدولة حوافز لها تزيد من ربحية استثمارات معينة، تتمثل أساسا في تخفيضات في معدلات الضرائب السائدة من خلال تطبيق معدلات تفضيلية أو إعفاءات كلية أو جزئية بصفة دائمة أو مؤقتة ، بالإضافة الى إجراءات عديدة ذات طابع جبائي و شبه جبائي.

كما يعرفها أستاذ المالية العامة بجامعة بغداد الأستاذ" حيدر نجيب أحمد" على أنها:

" إجراء غير إجباري يدخل ضمن السياسة الاقتصادية يخصص لطائفة اقتصادية محددة لجذبها و دفعها لاتخاذ سلوك معين للاستثمار في المناطق و الميادين التي لم يستثمرون فيها من قبل لقاء استفادتهم من امتيازات عينية."

و عليه من خلال التعاريف المقدمة سابقا يمكن أن نستخلص أن التحفيز الجبائي هو أحد الأساليب والآليات المستعملة من طرف الدولة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية و ذلك من خلال تقديم مزايا و تسهيلات التي تعمل على حث المؤسسات مهما كان حجمها الى الاستثمار و تشجيعه أو حث المؤسسات في مجالات أخرى لم يكونوا يرغبون في الاستثمار فيها من قبل أو التركيز على مناطق معينة.

من التعريفات السابقة للتحفيز الضريبي يمكن استنتاج الخصائص التالية :

_ **إجراء اختياري** : أي أن للأعوان الاقتصاديين و المستثمرين خاصة حرية الاختيار في الاستجابة.

_ **إجراء هادف :** مثل هذه الإجراءات ليست تلقائية فقط والمغزى من استعمالها هو توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى النشاطات و القطاعات التي هي بحاجة إلى تطوير.

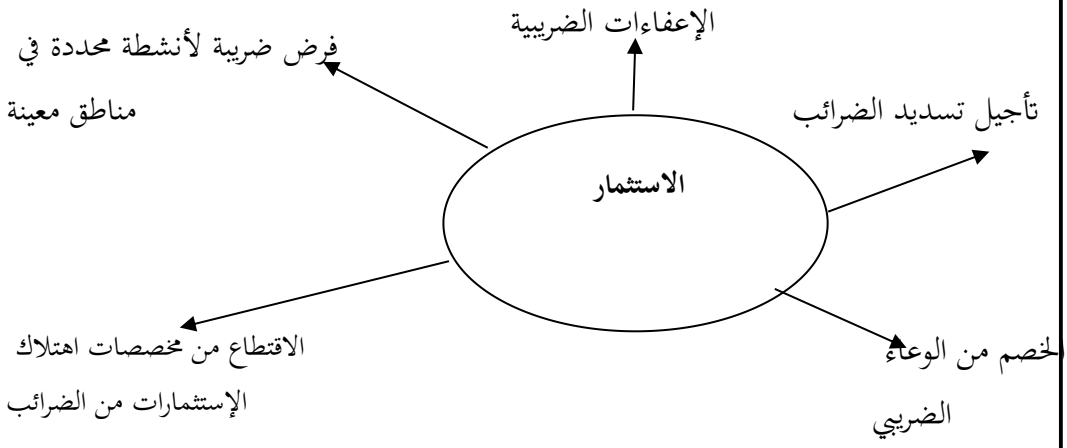
_ **إجراء له مقياس** : باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط مكان إقامته الإطار القانوني و التنظيمي للمستفيد و يعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا.

-**إجراء تنموي بوجود الثنائية /فائدة-مقابل:** ذلك أن الاستفادة منها تشترط التوجه الى العمليات الاقتصادية المتماشية مع الأهداف المسطرة في إطار السياسة التنموية للدولة.

-**إجراء يتميز بسلوك معين:** ذلك أن الامتياز الجبائي يريد احداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان الاقتصاديين ، و تحفيزهم على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم.

إن الشكل التالي يوضح أهم الآليات المستعملة في سياسة التحفيزات الجبائية:

الشكل رقم (1) : مزيج الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات



المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب الجزائر.

المحور الثاني: الحوافز الضريبية في القطاع الرياضي (النظام الضريبي الجزائري).

تتضمن الحوافز الجبائية للقطاع الرياضي في الجزائر تخفيضات على فوائد القروض البنكية، وتمنح مزايا مختلفة للاستثمارات حسب موقعها الجغرافي، بالإضافة إلى إمكانية إعفاءات ضريبية لفترات معينة وتطبيق نسب مخفضة على الأرباح المعاد استثمارها.

وتهدف هذه الحوافز إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار في القطاع الرياضي.

أولا/الحوافز الجبائية في مرحلة الإنجاز:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص اقتناء الأصول الملموسة و غير الملموسة.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص اقتناء الأصول سواء ، المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية.
- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية أي ضريبة التسجيل عن كل المقتنيات العقارية التي تمت خلال فترة انجاز الاستثمار.

- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود حق الامتياز للأراضي المخصصة للاستثمار الرياضي مثل انجاز مراكز التحضير أو ملاعب التدريب و الاسترجاع و غيرها.
- الاعفاء من حقوق التسجيل و من مصاريف الرسم الاشهاري و العلاوات الخاصة الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار ، حيث يطبق هذا الامتياز في إطار الحد الأدنى لحق الامتياز.

ثانيا /الحوافز الجبائية في مرحلة الاستغلال:

تستفيد المشاريع الاستثمارية المنجزة حديثا في القطاع الرياضي، سواء من قبل مستثمرين وطنيين في مجال الهياكل القاعدية ، و كذلك المستثمرين الأجانب فيما يخص الفنادق التي تحوي هياكل التدريب و الاسترجاع، و لمدة ثلاث 03 سنوات متتالية ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط من الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ، مع اعفاء رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة من الخضوع للضرائب بالنسبة للأنشطة المصنفة في خانة السياحة الرياضية كالفنادق و المراكز المختصة.
- اعفاء الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها الشباب المستثمر أصحاب المشاريع المؤهلون للاستفادة من اعانة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، و كذلك الوكالة الوطنية لدعم و تطوير المقاولاتية ، و هذا من اعفاء كلي من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي و لمدة ثلاث 03 سنوات متتالية بداية من تاريخ الإنتاج أو الاستغلال.
- كما تستفيد الشركات المستثمرة في القطاع من تطبيق المعدل المخفض فيما يخص الرسم على القيمة المضافة و المقدر بـ9 في المائة يشمل جميع الأنشطة الرياضية بما فيها تأجير المركبات الخاصة بالنقل الرياضي.

كما يستفيد القطاع من اعفاء العقود التي تتضمن تكوين و زيادة رأس المال الخاص بالشركات الناشطة في القطاع .

في إطار عملية التوسع و التمدد الخاصة بالشركات لا سيما الفندقية منها ، تستفيد هذه الشركات من اعفاء كلي من الرسوم الجمركية و الرسم على القيمة المضافة على جميع عمليات اقتناء التجهيزات و الأثاث غير المنتج محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة و التأهيل طبقا لمخطط الجودة المسطر.

ثالثا/ حوافز أخرى:

طبقا لأحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2021 ، فقد تم تخفيض نسبة الفائدة على القروض البنكية الموجهة خصيصا للقطاع الاستثماري ، حيث يطبق معدل 3 في المائة على عمليات الاقتراض للمشاريع الموطنة في المناطق المراد ترقيتها ، سواء مناطق الجنوب أو في الهضاب العليا.
كما يطبق معدل مخفض قدره 2 في المائة على عمليات الاقتراض في مناطق الشمال.

- تستفيد الشركات الرياضية المنتمية لفرق النخبة في القسم الأول المحترف من اعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لفترة 5 سنوات قابلة للتجديد.
- في إطار تشجيع التمويل الرياضي للفرق الرياضية ، و الذي يغطي مصاريف الاشهار الرياضي و الرعاية الرياضية فقد أجاز المشرع على إمكانية التمويل الرياضي من الشركات العمومية و الخاصة بنسبة ثابتة محددة ب10 في المائة من رقم الأعمال المحقق خلال السنة دون أن يتجاوز 30.000.000 دج ، يخصم هذا المبلغ من الوعاء الضريبي للشركات.

رابعا/ الأهداف المنتظرة من الحوافز الجبائية في القطاع الرياضي:

-تنويع الاقتصاد الوطني:

تقليل الاعتماد على عائدات المحروقات وجعل الرياضة محركًا للنمو الاقتصادي.

-تنمية القطاع الرياضي:

جذب المزيد من الاستثمارات في مجال الفنادق والمنتجعات والبنية التحتية المخصصة للسياحة الرياضية.

-تحسين صورة الجزائر:

تعزيز الرياضة كقطاع اقتصادي و اجتماعي هام للاستفادة من المقومات التاريخية للرياضة الجزائرية.

-زيادة الايراد المالي للخزينة: و هذا مستقبلا فتنمية الاستثمار تؤدي تنوع النشاط الاقتصادي ومنه النمو الافقي للفروع الإنتاجية و ينتج عن ذلك اتساع رقعة الوعاء الضريبي ، و هذا يشكل ايراد ضريبي إضافي للدولة مستقبلا.

- **توفير مناصب عمل:** الاستثمار في القطاع الرياضي نتيجة التحفيز الجبائي يسمح بخلق فرص عما إضافية، حيث تمثل الفرق الرياضية في مختلف الاختصاصات كشركات خالقة للثروة و مساهمة في توفير مناصب شغل.

-تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة: يسمح بتنمية مناطق معينة وهو ما يخلق نوع من التوازن الجهوي و يسمح بالتوزيع العادل للدخل.

المحور الثالث: تقييم سياسة الحوافز الضريبية في القطاع الرياضي.

1_ الزيادة في الاستثمارات: لقد كان المشرع الجزائري يهدف من وراء هذه الإصلاحات الجبائية التي قام بها، والتي تتضمن جملة من التسهيلات والحوافز الجبائية، زيادة حجم ونوع الاستثمارات الأجنبية والمحلية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ، فمجمل الضرائب التي جاء بها الإصلاح تعمل في هذا الإطار، إذ

نجد أن الضريبة على القيمة المضافة تعامل كل القطاعات معاملة واحدة ، وتمتاز بطابع حيادي بحيث تفرض على القيمة الإضافية ، مع إعفاء بعض الصادرات من دفع الرسم مما يؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي والنفقات على هذه المؤسسات ، الأمر الذي يدفعها إلى الزيادة في الإنتاج عن طريق توسيع مجال الاستثمارات.

2_الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي:

أمام الوضعية المزرية التي كانت تعيشها الجزائر، ومعاناتها من الاختلال المالي ، فقد استوجب عليها تكسير الحلقة المفرغة التي كان يتخبط فيها اقتصادها الوطني فجاء الإصلاح الضريبي الذي كان يهدف لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي في القطاع الرياضي بشكل عام و الفندقة الرياضية بشكل خاص مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى ، كما كان يهدف إلى خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

ثالثا_ دور سياسة الحوافز الضريبية في القطاع الرياضي:

لعبت الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين في القطاع الرياضي دورا كبيرا في زيادة حجم الاستثمارات سواء في مجال بناء وتحديث مراكز الايواء من فنادق و مراقد و قرى موجهة للرياضة السياحية ضخمة ، بحيث زادت من العدد الإجمالي للمستثمرين ، وهو ما انعكس إيجابا على جودة وسعر الخدمات المقدمة في هذا المجال.

وفي المجال الفندقة الرياضية كان لها أثر كبير على عمليات الاستثمار والإنجاز، وهذا من خلال:

- **تمويل البنية التحتية والخدمات:**

تساهم الضرائب السياحية في توفير الأموال اللازمة لتحسين وتطوير البنية التحتية للرياضة، مثل الفنادق، والمطاعم، والطرق، والمطارات، والمراكز التحضيرية.

- الحفاظ على المواقع التراثية والبيئية:-

تساعد الأموال التي تُجمع من الضرائب في الحفاظ على المواقع الرياضية والمناطق التراثية والبيئية، مما يضمن بقاء هذه الأماكن جذابة للمنتخبات و الفرق وللأجيال القادمة.

- تحسين جودة التجربة السياحية:

تعمل السياسات الضريبية على تحسين جودة الخدمات المقدمة للرياضيين، مثل خدمات النقل والترفيه، مما يعزز تجربة الرياضي ورضاه عن الوجهة.

-تحفيز نمو الاقتصادي المحلي:

يعود دخل القطاع بالنفع على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل البناء والنقل والضيافة، من خلال توفير فرص عمل في مجال الضيافة والتجارة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

-دعم التنوع الاقتصادي:

تساهم السياسة الضريبية في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال خلق طلب على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات التي يحتاجها الرياضيين.

خاتمة:

تكمن أهمية تقديم الحوافز الجبائية في تهيئة بيئة مستقرة توفر الثقة والاطمئنان للمستثمرين المحتملين في القطاع الرياضي على وجه الخصوص, ومن ثم تمهيد الطريق نحو بعث ديناميكية سياحية و جعل الجزائر وجهة سياحية رائدة، وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى توفير حوافز ضريبية لقطاع الرياضة .

_ العمل على ترشيد و عقلنة الحوافز الجبائية من خلال اتخاذ إجراءات مناسبة لتشجيع الاستثمار في قطاع الرياضة، و على وجه الخصوص العمل على ترقية النشاط السياحي الرياضي لا سيما الفندقي و مراكز الايواء من خلال تشجيع الاستثمارات ذات التقنية العالية بما يساهم في زيادة كفاءة النشاط ويستغل بدرجة أكبر الميزات النسبية للتنمية الرياضية و السياحية بشكل عام في الجزائر.

_ يجب الاهتمام بالمستثمر الوطني وتقديم التسهيلات له ما يدعم عودة رؤوس الأموال المغتربة وكذلك الخبرات والكفاءات وتطوير الشراكات الذكية وصيغ وأنماط الاستثمار الرياضي الحديث لخلق منافع مشتركة مع الآخرين والتركيز علي الاستثمارات ذات البعد التنموي والاستراتيجي و اعتماد أولوية للاستثمار في المناطق الأقل نمواً في إطار أهداف التنمية المتوازنة لأقاليم البلاد.

– ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية نحو ترقية و تطوير الاستثمار الرياضي عن طريق التوسع في منح الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية.

قائمة المراجع:

1-كمال رزيق، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر /دراسة حالة الوكالة الوطنية للاستثمار، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد6 ، المجلد1 ، جامعة الوادي ، ص:196.

2-حيدر نجيب أحمد ، سياسة الامتيازات الجبائية و الحوافز الضريبية و تطبيقاتها في الجانب الاقتصادي و التشريعات العراقية ، مجلة كلية القانون ، المجلد 1 ، العدد 6 ، العراق، 2013 ، ص:223.

3-ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، دار هومة ، الجزائر، 2003، ص:18.

4-قدي عبد المجيد ، السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 29-30 أكتوبر ، 2001.ذ

5-طالبي محمد ، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 2 ، السداسي الأول ، جامعة الشلف ، 2009، : 318.

6-الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائري، تريخ الاطلاع/ سبتمبر 2025.

7-الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب الجزائر، تاريخ الاطلاع: سبتمبر 2025.

8-الموقع الرسمي للمديرية العامة:

www .mfdgi.gov.dz

9- عزوز علي ، آليات و متطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي/الواقع و التحديات أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، 2014.

10- عزوز علي ، الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي / دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف ، 2007.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عزوز علي، حمو محمد (2025)، **الحوافز الجبائية و دورها في ترقية الاستثمار الرياضي وخلق المؤسسات الناشئة/حالة الجزائر،المجلة الدولية للدراسات والأبحاث في علوم الرياضة والتدريب**، المجلد 06 (العدد 02)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 13- 21.